

لأنها مبادرة عظيمة جداً أصدرتها السعودية عام 2002 وتبنتها القمة العربية في بيروت، ثم تبنتها كل القمم العربية التي تلت بيروت منذ عام 2002 إلى يومنا هذا، كذلك تبنتها القمم الإسلامية، ولذلك ترون المبادرة وعليها 57 أو 58 دولة عربية وإسلامية كلها تقول: "إذا انسحبت إسرائيل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة أي أقصد الجولان ومزارع شبعاء، فإن الدول العربية جاهزة لأن تعترف بدولة إسرائيل، وهذا لم يحصل في التاريخ منذ 62 سنة وإلى الآن، أن تقدم لإسرائيل مثل هذه الوثيقة الهامة الغالية ومع ذلك إسرائيل ترفض، إذاً نحن نضع إسرائيل في الزاوية لنقول: إسرائيل لا تريد السلام، نطوقها من كل بلاد العالم، نطوقها من البلاد العربية والإسلامية، نطوقها أيضاً من خلال الجاليات اليهودية المنتفذة من خلال المجتمع الإسرائيلي، ونرجو الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا لما فيه خير وطننا، وأرجو لكم التوفيق في هذا البلد بلدكم الثاني عُمان، وأن تتاح لكم الظروف لزيارة وطنكم الأول فلسطين وتطلعوا على أحواله، وأهلاً وسهلاً بكم".

## وثيقة رقم 15 :

بيان صادر عن لجنة المتابعة للقوى والقوائم والمؤسسات المطالبة بإجراء الانتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة<sup>15</sup>

16 كانون الثاني/يناير 2011

بيان إلى الرأي العام

معاً لإجراء انتخابات حرة نزيهة في أيار القادم

بعد مرور أكثر من شهر على صدور قرار محكمة العدل العليا القاضي بإلغاء قرار مجلس الوزراء غير القانوني بإلغاء الانتخابات المحلية التي كانت مقررة في السابع عشر من تموز من العام الماضي، ورغم وضوح هذا القرار الذي يحمل صفة القطعية والإلزامية ووجوب التنفيذ الفوري، ورغم إعلان مجلس الوزراء عقب صدور القرار إلتزامه به واحترامه لقرارات القضاء ومن ثم تكليف وزير الحكم المحلي بتقديم تصور حول الانتخابات وموعدها إلا أن أي قرار لم يصدر بعد عن مجلس الوزراء.

إن انقضاء هذه المدة دون إعلان موعد جديد للانتخابات يشير إلى خطورة تكرار النهج الذي أدى إلى إلغاء الإنتخابات، والضرب بعرض الحائط بأسس وتقاليده العمل الديمقراطي في فلسطين، والانصياع لرغبات وظروف بعض القوى والجهات غير الجاهزة وغير الراغبة في إجراء هذه الانتخابات.

وفي ذات الوقت فإن وزارة الحكم المحلي تستمر في إجراءاتها غير الديمقراطية في تعيين مجالس لجان محلية بديلة وأعضاء في مجالس ملء بعض الشواغر التي حدثت نتيجة انقضاء فترة طويلة على انتخابات المجالس القائمة حالياً، والتي مضى على بعضها أكثر من سبع سنوات خلافاً للقانون الذي يشير بوضوح إلى أن مدة المجالس المنتخبة هي أربع سنوات فقط، إضافة إلى قيام الوزارة بعمليات دمج وتوحيد لمجالس محلية متباينة من حيث الموقع الجغرافي وطبيعة السكان وهمومهم ومشاكلهم، بالرغم من حقيقة أن عمليات الدمج السابقة لم تثبت نجاحها أو نجاعتها، وكان آخرها ما حصل في منطقة جنين من استحداث لمجلس مرج ابن عامر ومجلس المتحدة، وذلك دون الاستناد

إلى الاحتياجات والرغبات الحقيقية لسكان القرى والبلدات التي تم توحيد مجالسها ودون التشاور معها، وفرضت الوزارة موظفين من طاقمها لرئاسة هذه المجالس بما يخالف القانون أيضاً.

إزاء ذلك فإننا في لجنة المتابعة للقوى والقوائم الراضية لقرار مجلس الوزراء، ومعنا آلاف الشخصيات المستقلة وعشرات المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، نطالب مجلس الوزراء مجدداً بقرار سريع لتحديد موعد إجراء الانتخابات بما لا يتجاوز نهاية أيار القادم، وذلك استناداً إلى جاهزية لجنة الانتخابات المركزية لإجراء الانتخابات خلال هذه المدة، واستناداً إلى رغبة غالبية القوى لإجراء الانتخابات في ذلك الموعد على أبعد تقدير.

إن استمرار المماطلة والتسويف في تحديد موعد جديد، وعدم تنفيذ قرار محكمة العدل العليا سيدفعنا إلى البدء بتحركات جماهيرية واسعة، وإلى التوجه للقضاء مجدداً لإلزام مجلس الوزراء بتنفيذ قرار العدل العليا والذي يعتبر التهرب منه، أو المماطلة والتسويف بتنفيذه جريمة يعاقب عليها القانون ويتحمل فاعلها كافة التبعات المترتبة على ذلك.

وبانتظار إعلان موعد إجراء الانتخابات فإننا نعلن رفضنا لقرارات التعيين والدمج التي تمارسها وزارة الحكم المحلي ونعتبرها تعدياً على الديمقراطية وحقوق المواطنين بانتخاب ممثليهم وإدارة شؤون حياتهم، وهو ما أكده أيضاً قرار العدل العليا.

لجنة المتابعة

للقوى والقوائم والمؤسسات المطالبة بإجراء الانتخابات

## وثيقة رقم 16 :

مقابلة مع عضو اللجنة المركزية لحركة فتح مروان البرغوثي حول المفاوضات والأسرى والمصالحة الوطنية<sup>16</sup> [مقتطفات]

19 كانون الثاني/يناير 2011

”الشعب“ تحاور د. مروان البرغوثي من زنزانته بالأراضي الفلسطينية المحتلة

س: ما موقفكم من عملية السلام الفلسطيني - الإسرائيلي، وهل تعتقدون أنه في ظل حكومة ننتيا هو يمكن صنع السلام؟

ج: إن عملية السلام مية ومحاولات إحيائها اصطناعياً منذ سنوات عدة لم ولن تجدي، لأنه لا يوجد قرار استراتيجي في إسرائيل بالسلام الذي يعني بالنسبة لنا إنهاء الاحتلال والانسحاب إلى حدود 1967، ولا يوجد شريك للسلام الحقيقي في إسرائيل، حكومة إسرائيل هي حكومة احتلال واستيطان وإرهاب وحصار وعدوان، وواهم من يعتقد بإمكانية صنع السلام أو تحقيقه مع إسرائيل في هذه المرحلة. الخطوة الأولى للخروج من المأزق والطريق المسدود هو في المصالحة الوطنية أولاً، وثانياً بنقل الملف الفلسطيني كاملاً إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي والاستناد إلى قرارات الشرعية الدولية وإنهاء الاحتكار الأمريكي لهذا الملف، وثالثاً اتخاذ موقف